NOR'EAST
STUDIES OF EASTERN SYRIA

وضع اللاجئين السوريين ومشكلاتهم وحلولهم

محمد ديكش
كاتب وصحفي

NOREAST CENTER – 2022

NOR'EAST

STUDIES OF EASTERN SYRIA

وضع اللاجئين السوريين ومشكلاتهم وحلولهم

لقد عانى الأطفال والنساء السوريون وما زالوا يعانون من آلام لا يمكن وصفها بالكلمات. وبحسب تقرير اليونيسف ووكالات بحثية ، يحتاج 5.5 مليون طفل سوري إلى مساعدات إنسانية ، ولجأ 2.5 مليون سوري إلى دول الجوار. منذ عام 2011 ، تنفذ تركيا سياسة الباب المفتوح تجاه اللاجئين السوريين. تعتبر مخيمات اللاجئين في تركيا مخيمات خمس نجوم فوق المعايير الدولية. تحظى تركيا بتقدير المجتمع الدولي لسياساتها. ومع ذلك ، مع زيادة عدد اللاجئين السوريين ، أصبح من الصعب الحفاظ على سياسة الباب المفتوح. تجاهلت الحكومة لفترة طويلة مشاكل السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات. تم وضع عبارات "مخيم الخمس نجوم" على الرغم أن المشكلة الحقيقية كانت في الشوارع.

التوتر بين المجتمع المحلي واللاجئين يلخص النقطة التي تم الوصول إليها. لا يزال وضع السوريين غير واضح ولا يزال السؤال عما سيحدث للسوريين الذين يعيشون في المحافظات والنواحي والقرى دون إجابة.

كان لعدم الاهتمام الكافي بأزمة اللاجئين بسبب التوقعات الخاطئة في السياسة الخارجية والأجندة السياسية الداخلية المكثفة عواقب سلبية على كل من المجتمع المحلي وطالبي اللجوء. بهذا التصميم أود أن أقوم بتقييم سياسات الحكومة تجاه اللاجئين السوريين ، وتأثير هذه السياسات على المجتمع واللاجئين ، والتركيز على الحلول.

أولاً ، لنتذكر بإيجاز ما حدث في سوريا منذ عام 2011 حتى الوقت الحاضر.

على الرغم من أن الأمم المتحدة نشرت تقارير حول استخدام الأسلحة الكيميائية ، عارضت روسيا والصين التدخل في سوريا.

وصل عدد السوريين المحتاجين إلى مساعدات إنسانية إلى أرقام خطيرة. ولقي أكثر من 100 ألف سوري مصرعهم في الصراعات. مات 10.000 طفل سوري. وفر 2.5 مليون سوري إلى دول الجوار وهاجر 6.5 مليون سوري داخليًا. فتحت لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر أبوابها لأكثر من مليوني لاجئ. كانت تركيا ، على افتراض أن الحرب الأهلية في سوريا لن تدوم طويلاً ، هي الدولة الوحيدة التي رفضت مساعدة الأمم المتحدة. في يونيو 2014 ، أعيد انتخاب بشار الأسد رئيسًا للدولة. وأعطى رسالة مفادها أن النظام لا يزال قويا ولن يقدم تنازلات. تنامت قوة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في سوريا. سيطر على ريف الرقة وتل أبيض وحلب. بينما تسبب تنظيم الدولة الإسلامية في أضرار جسيمة للجيش السوري الحر من خلال أفعاله ، إلا أن نظام الأسد استفاد من الصراع. عندما نقيم هذه العملية ، من الواضح أن اللاجئين السوريين سيبقون في بلدنا لفترة طويلة. لذلك ، يجب إعداد خطط طويلة الأجل.

سياسات الحكومة التركية

نعتقد أنه من الضروري تحليل سياسات الحكومة في فترتين.

أبريل 2011 - يناير 2013 - يناير 2013 وما بعده

الموضوع الذي يجب التأكيد عليه خاصة مع عام 2013 هو المحافظة. هم لاجئون سوريون يعيشون في البلدات والقرى. في البداية ، أدى جهل الحكومة بهذه المشكلة الخطيرة وغياب التنسيق بين الوزارات إلى تصعيد الأزمة. بدأت نظرة المجتمع تجاه اللاجئين في التحول من الإيجابية إلى السلبية.

من أبريل 2011 إلى يناير 2013 ، تمكنت تركيا من التعامل مع أزمة اللاجئين. تم تصوير مخيمات اللاجئين على أنها مخيمات من فئة "الخمس نجوم". ارتفعت تركيا من المرتبة 50 إلى العاشرة في مؤشر الأمم المتحدة للضيافة للاجئين.

بحلول نهاية أبريل 2011 ، عبر 250 سوريًا الحدود التركية. بعد ذلك ، استمر عدد طالبي اللجوء في الزيادة بسرعة ، وأدت سياسة الباب المفتوح في تركيا إلى ظهور مسؤوليات ومشاكل خطيرة. بحلول نوفمبر 2013 ، بلغ عدد طالبي اللجوء 200.034.

على الرغم من إنشاء 22 مخيماً للاجئين ، إلا أن قدرتها كانت غير كافية في مواجهة تدفق السوريين الذين لجأوا إلى تركيا. بحلول عام 2013 ، تحول لون ورق عباد الشمس إلى اللون الأحمر في تركيا. بدأ اللاجئون الذين يعيشون خارج المخيمات في طرح مشكلة خطيرة. لم يعد يتم الحديث عن المخيمات الخمس نجوم ، لأن المشكلة الحقيقية كانت السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات ، والذين لم يتم تسجيلهم حتى. فشلت الحكومة في تطوير سياسات فعالة فيما يتعلق بأزمة اللاجئين. بينما كانت تركيا تصارع مشاكلها الداخلية ، تجاهلت هذه المشكلة الخطيرة.

المشاكل والعواقب الرئيسية في سياسات الحكومة.

1.تجاهل مشكلة طالبي اللجوء المقيمين في المحافظات والنواحي والقرى

قرب نهاية عام 2013 ، كان عدد اللاجئين السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات أكثر من 500000. كان لديهم ثلاثة أضعاف عدد السوريين الذين يعيشون في المخيم. تم تسجيل 45٪ فقط مع AFAD لم يتمكنوا من الاستفادة من المساعدة والدورات المهنية ودورات اللغة مثل السوريين الذين يعيشون في المخيمات.

وفقًا للمعلومات الواردة من مسؤولي شركة KAMER من أجل الحصول على معلومات حول مقدار استفادة السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات في غازي عينتاب من هذه الخدمات : وقال إنه لا يعلم أن أي مشروع يتعلق باللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات تم تنفيذه في غازي عينتاب. في واقع الأمر ، عندما طرحت نفس السؤال على الأشخاص المخولين في إدارة التدخل في إدارة الكوارث والطوارئ ، تلقوا إجابات مماثلة. وقالوا إن المشاريع أعدت للاجئين في المخيمات وأن وزارة الداخلية وإدارة الهجرة والمديرية العامة للأمن مسؤولتان عن اللاجئين المقيمين خارج المخيمات. وذكروا أنهم لا يعرفون بأي مشروع معد للسوريين الذين يعيشون خارج المخيمات. ولا تزال هذه المشكلة قائمة على خطورتها كما كانت من قبل.

هناك سؤالان نريد طرحهما في هذه المرحلة:

أولا: ما هي المؤسسة التي ستكون مسؤولة عن اللاجئين الذين يعيشون في المحافظات والأقضية والقرى؟ أو لا توجد حتى الآن مؤسسة ذات سلطات أوسع مسؤولة عن طالبي اللجوء والمهاجرين. لم تتمكن إدارة الهجرة من التغلب على هذه المشكلة ولا تزال هناك مشاكل خطيرة.

ثانيا: متى سيتم شرح وتنفيذ التوصيات الضمنية بالتفصيل؟

1.المشاكل التي تواجه عملية الاندماج في المجتمع

على افتراض أن الأزمة في سوريا ستنتهي في وقت قصير ، أعدت الحكومة مشاريع قصيرة الأجل منذ عام 2011. لكن الأزمة الإنسانية في سوريا وصلت إلى أبعاد سرعان ما دحضت هذا الافتراض. التعليم ودورات اللغة والدورات المهنية هي المجالات الرئيسية التي يجب أن تعطى الأولوية من أجل ضمان اندماج اللاجئين السوريين. ولم تتخذ بعد خطوات جادة في هذه المجالات .

أ) التعليم

كما تؤكد مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ، على الرغم من أن التعليم هو أحد حقوق الإنسان الأساسية ، إلا أنه أحد العوامل الرئيسية لإعادة تأهيل الأطفال اللاجئين وتنشئتهم الاجتماعية.

وفقًا لبحث أجرته إدارة الكوارث والطوارئ ، يذهب 83٪ من الأطفال اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات إلى المدرسة ، بينما يذهب 14٪ فقط من الأطفال خارج المخيمات إلى المدرسة.

تتعاون اليونيسف مع وزارة التربية الوطنية لفتح المدارس ، لكن التعليم الوطني للأسف غير كافٍ.

إن الافتقار إلى العمل الكافي لتعليم الأطفال السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات يضعهم في وضع غير موات. يُجبر هؤلاء الأطفال على العمل بشكل غير قانوني أو التسول في الشوارع لتلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة والعمل في سن مبكرة. بسبب الصعوبات الاقتصادية ، تُجبر الفتيات الصغيرات على الزواج في سن مبكرة. وتؤجج الاختلالات في برامج المساعدة هذا الوضع.

لا ينبغي أن ننسى أن التعليم حق لكل طفل وهو مهم لنموه العاطفي والاجتماعي. من الأهمية بمكان أن تقوم الحكومة والمنظمات غير الحكومية بواجباتها لعدم تنشئة جيل ضائع.

مشكلة أخرى في التعليم هي أن الشهادة الصالحة لا يتم منحها بعد دورات التدريب المهني. لذلك ، لا يزال من غير الواضح إلى أي مدى يمكنهم استخدام التدريب الذي تلقوه في حياتهم العملية.

العلاقة التناسبية العكسية بين التعليم والتبعية الاقتصادية هي قضية أخرى تحتاج إلى التأكيد. التعليم عامل مهم يزيد من ثقة المرأة بنفسها ، وتمكنها من الدفاع عن حقوقها وتمكينها من القيام بدور أكثر فاعلية في المجتمع. من المرجح أن تتخذ المرأة المتعلمة قراراتها بنفسها ، وتحصل على الاستقلال الاقتصادي ، وتقاوم ضغط الأسرة.

تعتقد بعض العائلات السورية أن الزواج سيوفر حماية اقتصادية وجسدية لبناتها. إذا أتيحت الفرصة للأطفال السوريين للذهاب إلى المدرسة ، فإن معدل الزواج القسري في سن مبكرة سينخفض أيضًا.

ب) اللغة

كما أن تعلم اللغة التركية سيسهل اندماجهم في المجتمع. نظرًا لأن الأطفال السوريين الذين يعيشون في المحافظات والمناطق والقرى لا يمكنهم حضور الدورات التدريبية التركية ، فإن تعليمهم سيتأثر أيضًا بشكل سلبي. سيؤدي ذلك إلى تأخير عمليات تكيف الأطفال ومنع تطور شعورهم بالانتماء إلى المجتمع. تم تحديد هذا التصميم من قبل العديد من المؤسسات.

التعليم واللغة هما المجالان اللذان يجب إعطاؤهما الأولوية في عملية الاندماج. لو كانت الحكومة قد أولت أهمية لعملية دمج اللاجئين منذ البداية ، لما كان تحيز المجتمع ضد اللاجئين قد ازداد بهذه السرعة. كما أنها لن تقلل من قدرة المجتمع على قبول اللاجئين.

- **ما هي أسباب زيادة الإجراءات التحفظية ضد اللاجئين السوريين؟**

منذ عام 2013 على وجه الخصوص ، لم تكن الحكومة قادرة على التعامل مع أزمة اللاجئين ولعبت دورًا رئيسيًا في زيادة الصراع الاجتماعي في المجتمع من خلال سياسات قصيرة المدى. كان من غير المتوقع أن تتغير تصورات المجتمع عن اللاجئين في غضون سنوات قليلة. ومع ذلك ، عندما يبقى اللاجئون لفترة أطول ، تتغير قدرة المجتمع على القبول بمرور الوقت.

هناك عاملان مهمان في قبول المجتمع للاجئين:

-القبول الاجتماعي

- القدرة الاقتصادية

هذه العوامل ليست ثابتة أبدًا. تحول القبول الاجتماعي في المجتمع التركي من إيجابي إلى سلبي بمرور الوقت. مع الزيادة السريعة في عدد اللاجئين السوريين ، بدأت المشاعر المعادية للعرب في المجتمع بالظهور.

ترتبط القدرة الاقتصادية ارتباطًا وثيقًا بسياسات التوظيف والبنية التحتية وصلاحية الأراضي. عندما لا يتم تقييد اللاجئين أو طالبي اللجوء في المخيمات ، فإنهم يواجهون مشاكل في الصحة والتعليم والخدمات البلدية. في هذا السياق ، من المهم اتباع النهج القائمة على حقوق الإنسان لطالبي اللجوء بعد إغلاق المخيمات. يمكن إعطاء العديد من الأمثلة من العديد من الأحداث ذات الخبرة التي تجعل القبول الاجتماعي صعبًا في المجتمع التركي:

في مايو ، أضرمت النيران في الشقة التي كان يقيم فيها اللاجئون السوريون في ألتين داغ. قال سكان الحي ، الذين زعموا أن سوريين تحرشوا بالنساء وتورطوا في السرقة ، إنهم لا يريدون سوريين. جمع سكان الحي التوقيعات للسوريين لمغادرة أحيائهم. تصاعدت التوترات في غازي عينتاب في أغسطس / آب بعد أن قتل رجل سوري صاحب المنزل الذي أراده أن يغادر المنزل الذي كان يستأجره. بعد هذا الحادث ، تم اتخاذ إجراءات ضد اللاجئين السوريين. أظهرت التجارب بوضوح أن هناك تغيرًا سلبيًا في تصورات المجتمع المحلي تجاه طالبي اللجوء. كما أكدت من قبل ، هناك علاقة وثيقة بين سياسات الحكومة ورد فعل المجتمع المحلي. عندما يبقى طالبو اللجوء لفترة طويلة ، فإن سياسة تلبية احتياجاتهم الأساسية لن تكون كافية. يجب إعطاء الأولوية لعملية الاندماج من أجل إقامة اتصال فعال بين المجتمع المحلي وطالبي اللجوء. بمرور الوقت ، سيبدأ الطرفان في اكتساب القدرة على التعاطف.

ما أهمية عملية دمج اللاجئين السوريين في المجتمع؟

يتبنى المجتمع بسهولة مجتمعًا آخر حيث لديهم ثقافة وتقاليد وتاريخ مشترك. لهذا السبب تبنى المهاجرين من البلقان في وقت قصير ولم يكن هناك توتر. تمكنوا من تأسيس حياة جديدة في تركيا وأصبحوا مواطنين أتراك. ومع ذلك ، فإن السوريين مجتمع يضم ديناميكيات مختلفة. إنها ليست مجرد مشكلة يمكن تسويتها من خلال سياسة "الضيوف المحميين المؤقتين". يذكر هذا الوضع بحالة العمال الأتراك الذين ذهبوا إلى ألمانيا للعمل كعمال ضيوف في الستينيات. إذا كنت تتذكر ، فإن العمال الأتراك يُطلق عليهم أيضًا "العمال الضيوف". مثلما كانت ألمانيا مخطئة ، كانت تركيا أيضًا مخطئة جدًا. أشارت تركيا أولاً إلى السوريين على أنهم "ضيوف" ثم "لاجئين تحت الحماية المؤقتة". عندما نفكر في 1.5 مليون لاجئ سوري يعيشون خارج المخيمات ، من الواضح أن السوريين فقدوا بالفعل صفتهم كضيف. في واقع الأمر ، حصل اللاجئون السوريون على حق الجنسية التركية وهذا ما حدث.

عندما نفحص معطيات إدارة الكوارث والطوارئ ، من الواضح أن عودة السوريين إلى بلادهم صعبة للغاية ، بل مستحيلة. لذلك ، يجب تسريع عملية التكامل.

معظم العائلات السورية ليس لديها منزل تذهب إليه. قال حوالي 33 بالمائة من اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات و 29 بالمائة من اللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات إن منازلهم تضررت بالكامل. أخيرًا ، بدأت الحاويات في جميع أنحاء البلاد تغلق واحدة تلو الأخرى في عام 2019. أفاد حوالي 17 بالمائة ممن يعيشون في المخيمات و 15 بالمائة ممن يعيشون خارج المخيمات أن منازلهم تضررت بشدة . (AFAD، 2013) واليوم: عندما وصلنا إلى عام 2019 ، تم إغلاق جميع الحاويات تقريبًا وتم إطلاق سراح اللاجئين إلى المحافظات والنواحي والقرى. المشكلة آخذة في الاتساع ، من ناحية أخرى ، لم يتم تنفيذ أي مشروع احترازي. على الرغم من مقترحات الحلول للسلطات حول هذا الموضوع ، لا يتم تنفيذ أي تنظيم جاد. يعيش 500000 لاجئ فقط في مركز ومناطق شانلي أورفا. وصلت شانلي أورفا إلى نقطة حيث لا يستطيع مواطنوها العثور على وظيفة من حيث التوظيف. تحدث الأحداث غير المرغوب فيها من وقت لآخر. إذا لم يتم اتخاذ الاحتياطات ، فقد نشهد أحداثًا مملة للغاية في شانلي أورفا.

حتى لو انتهت الحرب الأهلية في سوريا ، فمن الصعب تحقيق الانتعاش بعد الحرب في وقت قصير.

وسيطر التنظيم الإرهابي وبعض الجبهات في بعض المناطق. هذه بعض المستوطنات القليلة التي استولوا عليها. مُنعت النساء السوريات من ارتداء ملابس مكشوفة والخروج إلى الشارع. في هذه المناطق ، من الصعب جدًا على الأطفال ، وخاصة الفتيات ، الحصول على التعليم. لم تفعل هذه المنظمات شيئًا سوى خلق جو من الخوف والأذى في المجتمع المحلي. هذا ليس تصميمنا فحسب ، بل الحقائق التي أكدتها العديد من الوكالات الدولية.

يعتقد اللاجئون السوريون أن أسمائهم قد تكون على قائمة النظام السوداء بحجة مشاركتهم في الصراع. إنهم يخشون العودة إلى سوريا.

تحتل سوريا المرتبة 133 في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين. وهي تحتل المرتبة الأدنى في مؤشر المشاركة والفرص الاقتصادية الذي أعلنه المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2013. لن يرغب السوريون في العودة إلى ديارهم بسبب مخاوفهم بشأن المستقبل.

آثار البيروقراطية على أزمة اللاجئين في تركيا

كما هو مذكور في وكالاتها الدولية ، تواجه الحكومات المضيفة مشاكل ناجمة عن تباطؤ البيروقراطية ونقص المعلومات ومشاكل التنسيق بين الوزارات. عامل مهم آخر هو مدى إعطاء الحكومة المضيفة الأولوية للاجئين وطالبي اللجوء في السياسة المحلية.

إذا درسنا الوضع في تركيا ، خاصة مع إغلاق المخيمات ، فإن العائق الأكبر أمام تقديم المساعدة الفعالة للاجئين الذين يعيشون في المحافظات والمناطق هو البيروقراطية نفسها. تتعامل الوزارات في تركيا مع مشكلة اللاجئين حسب مجالات عملها. بسبب تباطؤ البيروقراطية ، من المستحيل إيجاد حلول للأزمة في وقت قصير.

كيف يجب اتباع السياسة في هذه العملية؟

بادئ ذي بدء ، مع إغلاق المخيمات ، تم إنشاء مؤسسة منفصلة تعمل على رفع المستوى المعيشي لطالبي اللجوء الذين استقروا في المقاطعات والمناطق. وينبغي إنشاء منظمة منفصلة مسؤولة عن طالبي اللجوء، في السنوات الأخيرة على وجه الخصوص ، ازداد عدد الأشخاص الذين لجأوا إلى تركيا هربًا من النزاعات في البلدان المجاورة. لا ينبغي نسيان معاناة اللاجئين الأفغان والعائلات اليزيدية الذين فروا من التنظيمات الإرهابية في الأشهر الأخيرة ولجأوا إلى تركيا.

أحد أكبر الأخطاء هو تطبيق الإدارة من أعلى إلى أسفل على اللاجئين. AFAD هي المؤسسة المسؤولة عن الإدارة العامة وعمل طالبي اللجوء. ومع ذلك ، هناك مشاكل في نقل معلومات الشركة بسبب حقيقة أن المديرين يتم تناوبهم كل ثلاثة أشهر. ومع ذلك ، في عام 2019 ، تم إغلاق المخيمات وتشتت اللاجئين بشكل خطير في جميع أنحاء البلاد. بالإضافة إلى ذلك ، تؤدي المنافسة بين المنظمات غير الحكومية إلى إهدار الموارد. ومع ذلك ، يجب أن تأخذ مؤسسات الدولة زمام المبادرة في ضمان التعاون والتنسيق بين المنظمات غير الحكومية.

ثانياً ، هذه الأزمة التي نمر بها لا ينبغي اعتبارها قضية محلية. تهدف هذه الأزمة إلى تقليص حجمها إلى مدن يتركز فيها اللاجئون. كما أكدنا من قبل ، فإن طالبي اللجوء المستقرين في تركيا بشكل عام ، وخاصة في المدن الكبرى ، يشكلون المشكلة الرئيسية.

ثالثًا ، يجب إجراء بحث شامل لمعرفة ما إذا كانت الحكومة المحلية تتعامل مع الأزمة بشكل فعال. مشكلة أخرى في تركيا هي أن الحكومات المحلية تتحمل مسؤوليات أكثر من الحكومة المركزية ، ودور المؤسسات المتخصصة في هذا المجال محدود. عندما يتم فحص التقارير التي تعلنها المؤسسات ، فإن عدم تناسق الأرقام والنسب المئوية مع بعضها البعض والتسبب في تلوث المعلومات يؤدي إلى تدفق معلومات غير صحي. من المهم للمؤسسات العامة ذات الصلة أن توفر تعاونًا أكثر فاعلية بين المنظمات الدولية والمجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية من أجل التعامل مع الأزمة.

في هذا القسم ، لماذا من المهم وجود مؤسسة مع سلطات أكبر وتعمل بشكل أكثر فاعلية ومسؤولة عن طالبي اللجوء والمهاجرين.

نظرًا لموقعها الجغرافي ، فإن تركيا دولة فتحت أبوابها دائمًا للأشخاص الذين أجبروا على الهجرة. فتحت أبوابها للأكراد من العراق في 1988-1991 والمسلمين الألبان والبوسنيين في 1989 ، 1992-1995 ، 1999. منذ عام 2011 ، واجهت تركيا أزمة اللاجئين السوريين ، والتي تعتبر أكبر أزمة لاجئين في العقد الماضي. (وكالات دولية) خاصة منذ آب بدأت العائلات الإيزيدية في البحث عن ملجأ في تركيا. بحلول نهاية عام 2014 ، من المتوقع أن يزيد عدد اللاجئين السوريين عن 1.5 مليون. يتعين على تركيا تطوير آلية أكثر منهجية لأزمات اللاجئين التي تمر بها والتي يمكن أن نواجهها. طالما لا توجد وكالة مسؤولة ، يمكن لأي وكالة تفويض المسؤولية إلى وكالة أخرى. ويلاحظ أن هناك نقصًا في المعلومات ومشكلات التنسيق حتى بين الوحدات المختلفة داخل المؤسسة. هناك العديد من الأمثلة حول هذا الموضوع. يذكر أن وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية مهتمة بالحصول على معلومات عن طالبات اللجوء السوريات ، والمديرية العامة لخدمات الطفل هي المسؤولة عن الحصول على معلومات عن الأطفال السوريين ، والمديرية العامة لشؤون المرأة مهتمة بذلك. نساء سوريات. ومع ذلك ، لا أحد يتحمل المسؤولية. كل وحدة ترمي الكرة إلى وحدة أخرى. قد يكون من الخطأ التعميم من مثال واحد ، ولكن حتى إذا اتصلت بكل وحدة وحاولت الحصول على معلومات ، فلا يمكنك الوصول إلى أي شيء ملموس. لهذا السبب ، نود أن نؤكد مرة أخرى على أهمية آلية تضمن التنسيق بين المنظمات غير الحكومية والوزارات والحكومات المحلية. وبالتالي ، يمكن توجيه الموارد بشكل أكثر فعالية ، ويمكن منع خمول البيروقراطية ، وإهدار استخدام الموارد وعدم المسؤولية.

مشاكل ناشئة عن الوضع القانوني للاجئين السوريين

جلبت حقيقة أن اللاجئين السوريين تحت الحماية المؤقتة العديد من المشاكل من حيث تصاريح العمل والحقوق.

وقعت تركيا على اتفاقية وضع اللاجئين في عام 1951 ، لكن تركيا تعرض اللاجئين غير القادمين من أوروبا لقيود جغرافية. على الرغم من رفع الحد الزمني باعتماد بروتوكول عام 1967 ، إلا أن القيود الجغرافية لا تزال قائمة. لهذا السبب ، عرّفت تركيا في البداية اللاجئين السوريين على أنهم ضيوف. هذا الوضع لا يمنح أي حقوق ويمنح تركيا الحق في الترحيل. وبنصيحة من الوكالات الدولية ، وضعت الحكومة طالبي اللجوء تحت حماية مؤقتة. اعتبارًا من أبريل 2014 ، تم منح هذا الوضع للسوريين بموجب المادة 91 من قانون الأجانب والحماية الدولية. في هذه الأثناء ، تم استخدام توجيه الحماية المؤقتة الصادر عن الاتحاد الأوروبي بتاريخ 20 يوليو 2001 ورقم 2001/55 / EC (AT). ومع ذلك ، لم يتم التطرق إلى حقوق اللاجئين السوريين بالتفصيل. أثار عدم اليقين بشأن وضع طالبي اللجوء في القانون العديد من المشاكل. نظرًا لأنهم يخضعون للحماية المؤقتة ، لا يمكن للسوريين التقدم بطلب للحصول على اللجوء في دولة ثالثة. بسبب القلق على المستقبل ، يخاطر طالبو اللجوء بحياتهم ويحاولون الوصول إلى أوروبا عبر اليونان.

بسبب اللوائح الحالية ، تستمر المشاكل المتعلقة بتصريح العمل لطالبي اللجوء. بسبب الفراغ القانوني ، يتم استخدام السوريين كعمالة رخيصة. قبول اللاجئين السوريين للأجور المنخفضة للبقاء على قيد الحياة يؤثر سلبًا على العمال الأتراك. لا يمكن التقليل من عدد النساء السوريات اللواتي يحاولن كسب العيش في المنزل. في الأعمال الشاقة حيث يتم تقييم قوة الرجل ، تكون المرأة في وضع غير مؤات. 15 في المائة من طالبي اللجوء الذين يعيشون في المقاطعات والمناطق عليهم العمل لأنهم يستفيدون من المساعدة. بسبب الفقر والجوع ، يضطر الأطفال السوريون إلى العمل لإعادة عائلاتهم. أطفال سوريون يبيعون السجائر بثمن بخس في كيليس وأنطاكيا والريحانية. وفقًا لبيان المنظمات غير الحكومية العاملة محليًا ، فإن 44 بالمائة من السوريين دون سن 16 عامًا يعملون. كما يتعين على الأطفال العمل لدفع إيجار المنازل التي تُمنح أكثر بكثير من قيمتها. لذلك ، فإن الصعوبات الاقتصادية تؤثر بشكل خاص على النساء والأطفال. تُجبر النساء السوريات على الزواج في سن مبكرة. بغض النظر عن عمر العريس ، فإن العائلات مستعدة للسماح لبناتهم بالزواج. والأسوأ من ذلك أن عدد النساء اللاتي يجبرن على البقاء في الرمال لا يستهان به.

يجب اتخاذ خطوات جادة لوضع لوائح قانونية بشأن هذه المسألة. مع تصريح نائب رئيس العلاقات الخارجية في حزب العدالة والتنمية : أعلن أنه سيتم وضع لائحة لتنظيم التأمين وظروف العمل وأن هذه اللائحة يمكن أن تكون سارية في المقاطعات الواقعة في جنوب شرق الأناضول. تخصصات طالبي اللجوء الذين يعيشون في المحافظات والمناطق بالنظر إلى أن طالبي اللجوء الذين يعيشون في المحافظات والمناطق يعيشون بشكل خاص في اسطنبول وأنقرة ، سيكون من الخطأ أن تغطي اللوائح منطقة معينة. في إطار العمل الذي تقوم به وزارة العمل والضمان الاجتماعي ، على الرغم من أن تصريح العمل للسوريين يعتمد على مدة تصريح الإقامة ، لا يمكن التقليل من عدد العمال غير المسجلين. على الوزارة أن تبحث في ما يمكن القيام به فيما يتعلق بتوظيف طالبي اللجوء بطريقة لا تخل بتوازن العمالة الداخلية ويجب تنفيذها في وقت قصير.

نقص المعرفة

يؤدي عدم تقديم معلومات تفسيرية حول الأزمة التي نمر بها إلى التلاعب وزيادة التوتر بين المجتمع المحلي واللاجئين. بسبب عدم وجود أي تفسير ، تثير الأخبار في بعض وسائل الإعلام التوتر. إن وفرة المعلومات التي لا أساس لها من الصحة والمضللة تجعل المهمة أكثر صعوبة. لا توجد سيطرة كافية على هذه المسألة.

سياسات الحكومة بشأن المرأة السورية

على الرغم من أنه جيد جدًا وفقًا للاجئين السوريين الذين يعيشون في تركيا والأردن ولبنان ، إلا أنه يُذكر أن النساء بشكل خاص يواجهن مشاكل من حيث الصحة وتحديد النسل. واحدة من أكبر المشاكل هو الشعور الضيق بالتحرش الجنسي. ومع ذلك ، لا يختلف الزواج وزواج الأطفال عن التحرش الجنسي. يجب تقديم الدعم النفسي للنساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي. لا تستطيع بعض النساء السوريات حتى إخبار أسرهن عن التحرش الجنسي الذي تعرضن له. تعتبر اللغة من أكبر العوائق في الدعم النفسي لأنها يمكن أن تؤثر على ديناميكيات العلاقة بين المترجم وطالب اللجوء والأخصائي النفسي. تحتاج المرأة السورية إلى تعلم اللغة التركية ، والمسؤولون بحاجة إلى التعرف على ثقافة سوريا ومكانة المرأة في المجتمع.

وكما ورد في استراتيجية الوكالات الدولية التي تعمل بفعالية في الميدان ، ينبغي اعتماد نهج مجتمعية وموجهة نحو المشاركة من أجل ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتنمية الاجتماعية. ليس لدينا معلومات عن احتياجات النساء السوريات اللواتي يعشن في المدن دون حتى أن يتم تسجيلهن أو ما يعانين منه. إذا تم تشجيع النساء السوريات على المشاركة في المجتمع وتم تقليل اعتمادهن الاقتصادي على الرجال ، سينخفض أيضًا الاتجار بالنساء والملابس. وإلا فإننا سنستمر في قراءة قصص الشابات اللواتي سقطن في الرمال في الأخبار. أوضح تولاي إلجي أوغلو ، رئيس فرع KA-MER في ماردين ، في مقابلة مع الصحافة أن تعدد الزوجات قد زاد في المنطقة وأنهم كثيرًا ما يصادفون السوريين ، لا سيما في منطقة قزل تبه في ماردين. من ناحية أخرى ، يفضل الشبان الأتراك النساء السوريات لأن مهر عروسهن أقل.

على الرغم من حقيقة أن المرأة التركية محمية بموجب القانون ، فلا عجب أن يتم الاتجار بالنساء السوريات الخاضعات للحماية المؤقتة والتحرش الجنسي في بلد نسمع فيه أخبار وفاة امرأتين على الأقل كل يوم. نظرًا لأن العديد منهم غير مسجلين ، فلا يزال من غير الواضح كيفية العثور على هذا الشخص وكيفية التحقيق عند ارتكاب جريمة.

في مقطع الفيديو الذي بثته قناة الجزيرة ، أظهر بيع الشابات السوريات للرجال أكبر منهن بما يتراوح بين 30 و 40 سنة مقابل المال ، بوضوح العداد الذي تم وضعه في المنتصف. فضل معظم الرجال السوريين الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا. أعلنت منصة كيليس أن ما لا يقل عن 5000 رجل تزوجوا من امرأة سورية في كلس. حتى لو لم توافق بعض العائلات السورية على زواج أبنائها من كبار السن ، فعليهم الكفاح من أجل حياتهم. يرون أن الزواج والمواعدة هي السبيل الوحيد للخروج. في هذه المرحلة ، أود التأكيد على مشكلة مهمة: يجب إعلام النساء السوريات بأن تعدد الزوجات غير مسموح به في القانون المدني التركي. على الرغم من أن وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية قد أعدت كتيبًا حول هذا الموضوع ، إلا أنه لا يوجد نشاط لتوعية اللاجئات اللائي يعشن في بلدنا. توافق بعض السوريات على البقاء في الرمال ، معتقدين أن زوجها الثاني يتمتع بنفس الحقوق.

يقوم النظام القانوني في سوريا على القانون الفرنسي والعثماني والإسلامي. كما توجد محاكم دينية في سوريا. في قوانين الشريعة الإسلامية ، يسمح للرجل المسلم بالزواج من أربع نساء. في عام 2005 ، كان هناك أكثر من زوج واحد لـ16.3٪ من الرجال السوريين في المناطق الريفية و 9٪ في المدن. بالنظر إلى أن 54 في المائة من اللاجئين الذين يعيشون في المدن و 61 في المائة من الذين يعيشون خارج المخيمات هم من خريجي المدارس الابتدائية أو أقل تعليماً ، فإن توزيع الكتيبات وحدها لن يكون كافياً.

مشاكل في الصحة الإنجابية والتخطيط العائلي

خلال الاجتماع مع مسؤولي إدارة الكوارث والطوارئ العاملين في مركز الأزمات ، تم الكشف عن وجود مشاكل في تحديد النسل. قالوا إن وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية قدمت تطبيقا تجريبيا لتنظيم الأسرة في العديد من المحافظات. وذكروا أنه تم اختيار عشرين طالب لجوء جامعي لهذا الطلب واختاروا "الأسرة والصحة والاتصالات" من بين سبعة مواد. وأعلنوا أن هذه الممارسة ستستمر في مدن أخرى إذا نجح المشروع. نأمل أن تنتشر هذه التطبيقات التجريبية على نطاق واسع وأن يتم الحصول على نتائج إيجابية.

.

الخاتمة

انها سياسة خاطئة تجاهل اللاجئين الذين يعيشون في المحافظات والمناطق. إذا لم تتبع تركيا سياسة فعالة للتعامل مع الأزمة الحالية ، فإن التوتر بين المجتمع المحلي واللاجئين سيستمر في التصاعد. بين الحين والآخر نتابع هذه التوترات في الصحافة بحزن. من الضروري أن يكون لديك منظمة تتبع سياسة شفافة ولها صلاحيات أوسع لضمان التعاون بين الوزارات والمنظمات غير الحكومية والحكومات المحلية من خلال تجنب الخطط قصيرة الأجل. يجب البدء في الاستعدادات للوائح القانونية وتنفيذها في أقرب وقت ممكن. بادئ ذي بدء ، يجب وقف تعريف السوريين كضيوف أو لاجئين تحت الحماية المؤقتة. إذا لم يتم تنفيذ سياسة فعالة ، فسيكون تأثير الأزمة على تركيا لا رجوع فيه. كدولة عانت مراث عديدة من المشاريع قصيرة المدى والسياسات المهملة ، لا يمكننا الوصول إلى أي مكان ، يجب أن نتعلم الدروس من الأحداث الماضية.

ختاماً: وبحسب مصادر رسمية ، يعيش في محافظة شانلي أورفا وضواحيها 500 ألف طالب لجوء ، أي ربع سكان شانلي أورفا. لم يتم تنفيذ أي مشروع من شأنه أن يضيف قيمة إلى البلاد من حيث مركز التنسيق لطالبي اللجوء والتعليم والتوظيف واللغة والاندماج والجوانب الاقتصادية للاجئين. ويتم دفع نتائج هذا إلى مقاطعتنا ومقاطعاتنا بفواتير عالية سلبية. السلبيات التي نحاول التحدث عنها في مقالنا تستمر في التأثير سلبا على الحياة الاجتماعية في كل اتجاه في مقاطعاتنا. على الرغم من أننا ذكرنا المشكلات التي حاولنا التعبير عنها في مقالتنا على العديد من المنصات من وقت لآخر ، إلا أنه لم يتم إحراز أي تقدم بالمعنى السياسي والبيروقراطي حتى اليوم. آمل أن تجد هذه المقالة إجابتك.

محمد ديكش
كاتب وصحفي
موظف هجرة سابق.